منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة
联合国粮食及农业组织
FOOD AND AGRICULTURE ORGANIZATION OF THE UNITED NATIONS
ORGANISATION DES NATIONS UNIES POUR L'ALIMENTATION ET L'AGRICULTURE
ORGANIZACION DE LAS NACIONES UNIDAS PARA LA AGRICULTURA Y LA ALIMENTACION

CPGR/87/3/Add.1
17 March 1987

هيئة الموارد الوراثية النباتية

الدورة الثانية

روما ، ١٦-٢٠/٣/١٩٨٧ ، القاعة الخضراء

الاجتماع الثاني لجماعة العمل التابعة لهيئة الموارد الوراثية النباتية

١٢-١٣/٣/١٩٨٧

تقرير رئيس الجماعة

عقدت جماعة العمل اجتماعها الثاني برئاستي في الأسبوع الماضي.

وقررت الجماعة تركيز مناقشاتها على البنود ٥ ، ٦ ، ١٠ ، ٤ من جدول الأعمال بهذا الترتيب . ورأت الجماعة أن هذه البنود مترابطة ، وان مناقشتها بمعرفتها سيسهل عمل الهيئة .

واعترفت جماعة العمل بأن الوثيقة CPGR/87/5 احتوت على معلومات مفيدة عن الوضع القانوني للمجموعات الأساسية والمجموعات العاملة من الموارد الوراثية النباتية . كما لاحظت الجماعة انه ليس هناك بين بنوك الجينات القائمة سوى بنكين يمكن اعتبارهما دوليين. واضافت الجماعة انه اذا كان هناك عدد من القوانين المعقدة بعض الشئ تحكم انتاج البذور ، فان التشريعات التي تحكم الموارد الوراثية النباتية قليلة ، وتسمح بتفسيرات مختلفة . كما ان هناك ثغرات عديدة وتضارب فيما يتعلق بملكية الموارد الوراثية . وينطبق ذلك بصورة خاصة على الموارد الوراثية الموجودة في المراكز الدولية ، وهو أمر يثير القلق. وازاء ذلك ، كان من رأي الجماعة ان التشريعات الحالية لاتضمن حرية الحصول على الموارد الوراثية النباتية ، ووافقت على ضرورة اقامة

شبكة من المجموعات الأساسية تحت اشراف المنظمة أو ولايتها ، فى أقرب وقت ممكن ، كما جاء فى المادة ٧ من التعهد ، وبما يتفق والنماذج المقترحة فى الوثيقة CPGR/87/6. وقد أعرب أغلب المندوبين عن تفضيلهم للنموذج "باء" مع الاحتفاظ بالنموذج "جيم" كبديل معقول ورغم ان النموذج "ألف" يعتبر مثاليا من الناحية النظرية ، فانه ربما كان باهظ التكاليف وليس واقعيا بدرجة كافية ، أما النموذج "دال" ففيه أوجه قصور من كل الجوانب. ورغم ذلك أوصت جماعة العمل بأن تحتفظ الهيئة بالنماذج الأربعة التى اقترحتها الأمانة ، باعتبارها أمثلة مختلفة فى سلسلة من الحلول الممكنة أولها النموذج "ألف" وآخرها النموذج "دال".

ووافقت جماعة العمل على ضرورة اتصال المنظمة بالحكومات والمراكز الدولية والمنظمات الأخرى التى لديها بنوكا للجينات لمعرفة ما اذا كانت هذه الجهات راغبة فى الانضمام الى الشبكة الدولية ، أو ما اذا كانت على استعداد لعرض مساحات لتخزين هذه المجموعات فى بنوكها أو المساهمة بالموارد الوراثية نفسها أو كلا الأمر معا. فاذا ردت هذه الجهات بالايجاب ، فان عليها ، فى ضوء مناقشات الهيئة ، أن تحدد المعالم الرئيسية للاتفاقية التى تفضل ابرامها.

واثناء المناقشات التى دارت بشأن البند ١٠ من جدول الأعمال ، كان هناك اجماع على ضرورة انشاء صندوق دولى للموارد الوراثية النباتية بأسرع ما يمكن ، مع مراعاة ماجاء فى المادة ٨ من التعهد الدولى. ولاحظت جماعة العمل بارتياح انه ليس هناك موانع فنية تحول دون انشاء هذا الصندوق الذى يمكن ان تساهم فيه الحكومات المتبرعة ، بل والمنظمات غير الحكومية والقطاع الخاص والمجموعات الأخرى.

وكان من رأى جماعة العمل ان مثل هذا الصندوق يمكن أن يمول أعمالا مثل تحسين الموارد الوراثية ، وانتاج البذور ، وصيانة الموارد الوراثية النباتية ، الأمر الذى سيجعله أكثر جاذبية للبلدان المتبرعة. كما انه سيشجع استخدام الموارد الوراثية النباتية لهذه البلدان المتبرعة وصيانتها فى البلدان المستفيدة ، بالاضافة الى انه يتفق وما جاء فى التعهد الدولى.

ووافقت الجماعة على ضرورة انشاء هذا الصندوق بأسرع مايمكن ، اذ أن ذلك سيفتح القنوات الاقتصادية اللازمة لتطوير التعهد. ورأت انه ليس هناك مايدعو الى اجراء مشاورات مسبقة فى هذا الشأن. ومن الممكن تحليل النتائج التى يمكن التوصل اليها بعد مضى فترة من الوقت. فاذا روّى ان هذه النتائج ليست مرضية ، يمكن التفكير حينئذ فى الغائه. وليست هناك ضرورة لتصديق المؤتمر العام المقبل على انشاء الصندوق ، وان كان مثل هذا التصديق قد يضفى على الصندوق أهمية معنوية أكبر.

واثناء مناقشة الوثيقة CPGR/87/4 ، وافقت جماعة العمل على ان تربية أنـــواع نباتية حديثة بصورة تجارية لم يتيسر الا بفضل الجهود المستمرة والمشتركة للنـــاس والمزارعين (بالمعنى الواسع للكلمة) فى المقام الأول ، فهم أول من أستأنس النباتـــات البرية ، وحفظوا الأصناف المزروعة وحسنوا صفاتها الوراثية عبر آلاف السنين. ثم يرجـع الفضل بعد ذلك للعلماء والمربين المحترفين الذين استفادوا بهذه الأنواع فى عملهـــم مستخدمين فى ذلك أساليب حديثة ليحققوا الخطوات الجبارة التى حدثت فى الخمسين سنـــة الأخيرة فى مجال تحسين الصفات الوراثية. وقد قامت بعض البلدان فى السنوات الأخيـــرة بادراج حقوق المجموعة الأخيرة ضمن قوانينها تحت عنوان "حقوق المربين" أى حقوق مربـى النباتات المحترفين أو الشركات التجارية التى تستخدمهم فى المشاركة فى المزايـــا المالية التى تعود من استغلال الأصناف الجديدة بصورة تجارية. ومع ذلك ، فحتى الآن ليس هناك اعتراف واضح بحقوق المجموعة الأولى ، أى "حقوق المزارعين" ، كما تشير الى ذلـك الوثيقة CPGR/87/4. وترى جماعة العمل ان مثل هذه "الحقوق" هى اعتراف عادل بكدح الآلاف من الاجيال السابقة من المزارعين التى وضعت الأساس لما يستخدم اليوم من مواد تطبـــق عليها التقنيات الحديثة بدرجة كبيرة. ورأت الجماعة أن الأمر لا يتعلق هنا بحقوق أفراد أو مجموعات من المزارعين ، وانما بحقوق كل الناس الذين ربوا النباتات وحافظوا عليها وحسنّوها ، ومع ذلك لم يستفيدوا من مزايا التطوير ، بل وليس فى مقدورهم أن ينتجـوا أصنافا جديدة لأنفسهم. وقد اقترحت أسماء بديلة لمثل هذه الحقوق مثل "حق بلد المنشـأ" أو "الجهات المتبرعة بالمواد الوراثية" ، ولكن الأمر انتهى الى أن "حقوق المزارعين" هى أكثر التسميات تعبيرا.

وأصرت جماعة العمل على عدم وضع تعريف "لحقوق المزارعين" ، ولكنها اجمعت علـــى التوصية بأن تعترف الهيئة بها. وقد طلبت وفود كثيرة من الأمانة ان تدرس الوسائـــل الممكنة للتعبير بوضوح عن هذا الحق بالدرجة الممكنة فى الأعمال المعنية التى تستهدف تشجيع برامج حفظ الجينات الوراثية وتطويرها ، وتحسين الصفات الوراثية للنباتـــات ، وانتاج البذور فى البلدان النامية ومن خلال الصندوق الدولى الذى نوقش تحت البنـــد ١٠ من جدول الأعمال.

وعند مناقشة الجزء الثانى من الوثيقة CPGR/87/4 ، وافقت جماعة العمل على ضرورة زيادة انضمام البلدان الى التعهد ، وأوصت بالاجماع باتباع الخيار الثانى الذى عرضته الأمانة لهذا الغرض ، ألا وهو التفاوض للوصول الى تفسير مبسط واحد للتعهد يحتفـظ له بشكله الحالى. والهدف الأول لمثل هذا التفسير هو توسيع نطاق الموافقة عليه وجعلـــه قابلا للتنفيذ. ورأت الجماعة ان الخيار الثانى الذى عرضته الأمانة ، وهو الاقـــرار بالوضع القائم لا يحقق تقدما فى الموقف الراهن ، فى الوقت الذى قد يثير فيه الخيـــار الثالث ، وهو تعديل القرار ، مشكلات قانونية وفنية معقدة.

وأوصت الجماعة بأن توضع الأسس اللازمة للوصول الى هذا التفسير الواحد بمعرفة جماعة اتصال غير رسمية صغيرة العدد تتكون من مندوبين يناصرون الخيارات المختلفة. على أن تكون المشاركة فى هذه الجماعة طوعية ومفتوحة أمام المراقبين أيضا ، وان تجتمع اثناء الدورة الثانية لهيئة الموارد الوراثية النباتية ، أى الآن. ووافقت جماعة العمل على أن تكون الموضوعات الثلاثة الرئيسية التى تناقشها جماعة الاتصال هى:

- حقوق المربين
- حقوق المزارعين
- حرية تبادل المواد الوراثية

وأقرت جماعة العمل بأن حقوق المربين وحقوق المزارعين امران متوازيان ، يكمل كل منهما الآخر ، وليس بينهما أى تعارض. وان الاعتراف بهذين الحقين معا واضفاء الشرعية الدولية عليهما يمكن ان يساعد فى النهوض بسكان العالم والاسراع بتنميتهم.